تطوير السياحة الآثارية في ضوء تطلعات البرنامج الحكومي (التحديات والحلول المستقبلية)

قاسم طاهر حسين
وكيل الوزارة لشؤون الفنون
وزارة الثقافة والسياحة والآثار

أ.د سعد علي العنزي
مستشار رئيس جامعة
كلية الإسراء الجامعة

يهدف البحث إلى دراسة واقع السياحة الآثارية في العراق والتركيز على مقوماتها، فضلًا عن الوقوف على التحديات والمعوقات التي تواجه هذا النمط من السياحة في البلد، ولتحقيق متطلبات إنجاز هذا البحث تم إعداد استبانة إلكترونية وزعت على عينة عشوائية من الزائرين والموظفين في قطاعي الآثار والسياحة، لا سيما العاملين في المواقع الأثرية ذات الجذب السياحي، وجرى تحليلها باستخدام النسبة المئوية.

الكلمات المفتاحية: السياحة الآثارية، المواقع الأثرية، التنمية الاقتصادية.

Developing Archaeological Tourism in Light of Government Program Aspirations: Challenges and Futuristic Solutions

Qasim Taher Hussein
Ministry's Undersecretary for Art Affairs Ministry of Culture, Tourism, and Antiquities

Prof. Dr. Saad Ali Al-Inizi
University Counselor to Al-Esraa President

This research aims to study the reality of archaeological tourism in Iraq and focus on its components as well as identifying the challenges and obstacles facing this type of tourism in the country. To achieve the requirements for completing this research, an electronic questionnaire was prepared and distributed to a random sample of people and employees in the archaeological and tourism sectors, especially those working in archaeological sites with tourist attractions, and it was analyzed by using the percentage.

Keywords: Archaeological tourism, archaeological sites, economic development.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2025/4/3	2025/4/15	2025/4/20

المقدمة

لا يخفى على أحد الدور المهم الذي يلعبه القطاع السياحي في اقتصاديات الدول، إذ يسهم بشكل كبير في تعزيز الدخل القومي، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لهذه الدول بالشكل الذي يجعلها تخوض تحديات كبيرة من أجل النهوض به وتطويره بما يتناسب والتطور الذي تشهده السياحة في العالم، ولعل السياحة في العراق تكتسب أهمية استثنائية، وذلك لأنه يتمتع بكل المقومات السياحية مما يجعله يتقدم على العديد من الدول، فهناك السياحة الدينية، والسياحة الآثارية، والسياحة الترفيهية، والسياحة البيئية، والثقافية...إلخ، إلا أنها لم تحظَ بالاهتمام المطلوب، وظل العراق يعمل باقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تتجاوز (95%)، مما حدا بحكومة دولة الرئيس محمد شياع السوداني أن تولي هذا القطاع اهتماما بالغا يتناسب وأهميته الاقتصادية ضمن أولويات البرنامج الحكومي.

أولًا: إشكالية البحث

تتجسد إشكالية البحث في تسليط الضوء على رافد مهم من روافد الاقتصاد الوطني، ألا وهو السياحة الآثارية في العراق، والكشف عن أبرز المعوقات والتحديات والمتطلبات الواجب توظيفها للنهوض بهذا القطاع بوصفه (الصناعة النظيفة)، وبالشكل الذي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني ليكون بديلاً أو مكملاً للإيرادات النفطية المتذبذبة جراء تقلبات الأسعار، والعمل على مغادرة العمل بالاقتصاد الريعي الذي يعصف بالاقتصاد.

ثانيًا: أهمية البحث

تكمن مشكلة البحث بتحديد الرؤية الاستراتيجية المناسبة لتنمية السياحة الآثارية المستدامة في العراق، فضلاً عن العوامل المؤثرة في نجاح التنمية السياحية الآثارية المستدامة، والممارسات في إدارة المواقع الآثارية وتطويرها سياحيا.

ثالثًا: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه السياحة الآثارية في العراق طبقاً لتطلعات تنفيذ البرنامج الحكومي.

2. تشخيص وتحليل مجالات تطوير السياحة الآثارية في منظور الزائرين والمديرين العاملين في هيئتي السياحة والآثار.
3. وضع حلول مستقبلية مقترحة للحكومة لتطوير السياحة الآثارية وصناعة قطاع سياحي آثاري منتج.

رابعًا: منهج البحث

لغرض الوصول إلى أهداف البحث التي نطمح إليها؛ تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، وقد تم جمع المعلومات والبيانات التي يتطلبها موضوع البحث من المصادر والمراجع والكتب والبحوث والدراسات المنشورة. أما الجانب الميداني فتم الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة بالاعتماد على إجراء زيارات ميدانية لهيئتي السياحة والآثار، فضلاً عن تصميم انموذجين من الاستبيانات، الأول موجه إلى رئيسي الهيئتين والمديرين العامين ورؤساء الأقسام فيهما، والثاني استهدف المواطنين وزوار المواقع الأثرية، إذ شكلت هذه الاستبيانات المصدر الأساس الذي اعتمد للوصول إلى البيانات المتعلقة بالجانب العملي.

المبحث الأول: السياحة الآثارية في ضوء تطلعات البرنامج الحكومي ودور السياسات القطاعية في تطويرها

أولًا: تعريف السياحة الآثارية ودورها في التنمية الاقتصادية

تشير المعاجم اللغوية إلى أن كلمة السياحة مشتقة من فعل "سيح" أي سيــح، يسيح، تسيحا، وتعني سيح الماء أي جعله يسيح يجري، والسياحة أيضا تأتي بمعنى التنقل من بلد إلى آخر طلبا للتنزه أو الاستطلاع والاستكشاف[1]، وهنا تأتي مطابقة للمفهوم الحديث لمصطلح السياحة.

أما من حيث الاصطلاح، فإن أبرز التعاريف الواردة هي الصادرة عن منظمات سياحية دولية، التي عرفتها بأنها "جميع الأشخاص الذين يتواجدون في مكان ما بهدف الحصول على وسائل الترفيه التي تشمل الإجازات[2]، بينما تعرفها "**الأكاديمية الدولية للسياحة**" **بأنها** مجموعة التنقلات البشرية والأنشطة المترتبة عليها، والناجمة عن ابتعاد الإنسان عن موطنه تحقيقاً لرغبة الانطلاق والتغيير، كما عرفتها على أنها مصطلح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من إشباع الحاجات للسائح[3].

أما عن تعريف "**منظمة السياحة العالمية**" فقد عرفتها بأنها ظاهرة اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، تتضمن انتقال الأشخاص إلى بلدان أو أماكن خارج بيئتهم المعتادة لأغراض شخصية أو تجارية[4]، بينما ركز التعريف الصادر عن منظمة التجارة العالمية "WTO" عام (1992م)، على أن السياحة هي نشاطات الأشخاص المسافرين المقيمين في أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة لمدة تقل عن السنة بقصد الراحة ،أو العمل، أو لأغراض أخرى[5].

ومن التعاريف الحديثة لمفهوم السياحة، إنها عبارة عن ترحال الناس للمتعة أو لقضاء الأعمال والبقاء في الخارج في الأقل أكثر من ليلة[6] وأغراضها تكون من أجل الترفيه أو الثقافة أو الدين ... إلخ.

نستخلص من التعاريف آنفة الذكر، أنها تنصب بشأن فكرة واحدة، وهي التنقل، والسفر بشرط المبيت خارج المنزل لمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة، وبأهداف وأغراض عديدة، وقد تطورت وتعددت هذه الأغراض منها بمرور الوقت مع تطور الحياة، وزيادة الاهتمام بالجوانب السياحية.

وأما السياحة الآثارية فهي إحدى فروع "السياحة الثقافية"، وهي مفهوم معاصر يربط بين السياحة، والثقافة، والتراث، والتنمية، وتتحول السياحة إلى سياسة ثقافية للتنمية، من خلال تنظيم الدفق السياحي نحو المواقع الأثرية التاريخية والتراثية، التي تؤدي إلى تعميق المعرفة المحلية بالآثار، والتراث، والتاريخ[7].

ويمكننا القول، إن السياحة الآثارية هي السياحة التي يكون الباعث الأساس عليها زيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف بغية التعرف على تفاصيلها، بمعنى أنها السياحة القائمة على زيارة المعالم التاريخية والمواقع الأثرية، ويمثل هذا النوع من السياحة نسبة (10%) من حركة السياحة العالمية[8]، ومن مميزات هذه السياحة أنها لا تخضع إلى الموسمية مثل غيرها من أنواع السياحة، لكونها تجذب السياح على مدار السنة، وتعد السياحة الآثارية أحد مظاهر السياحة الثقافية غير القابلة للتقليد.

تعمل الدول على تنويع مواردها الاقتصادية لتعزيز إيراداتها المالية، ولم تعد تعتمد على الوسائل التقليدية في تنمية إيراداتها، بل فتحت منافذ اقتصادية أخرى يقع في طليعتها صناعة

السياحة لكون هذا القطاع أحد أهم القطاعات التي أسهمت في انتقال حركة الأموال بين الدول[9].

وتعد تطورت السياحة الآثارية بشكل كبير منذ تسعينيات القرن الماضي مما أدى إلى تطوير الاقتصاديات الوطنية، كما هو الحال في دول مثل مصر، وإسبانيا، وغيرها من البلدان التي تمتلك أهم مقاصد السياحة الآثارية في العالم، إذ تسهم السياحة في تنمية اقتصاديات البلدان لأنها تعد مصدرا من مصادر الدخل من خلال إدخال رؤوس الأموال الأجنبية إلى جانب تنمية القطاعات الأخرى، مثل العمران، وتطوير شبكة الطرق، والعناية بالمرافق السياحية الأخرى المتصلة بها، وتوفر كل ما يحتاجه السائح من فنادق ومستوصفات صحية ومحال تجارية قريبة من المواقع السياحة، كما وتسهم السياحة في رفع المستوى المعاشي للأفراد من خلال تشغيل الأيدي العاملة بالعمل في الخدمات السياحية[10].

تتطلب الأهمية الاقتصادية للسياحة الآثارية تحويل التراث الحضاري من قيمة" ثقافية تراثية" إلى قيمة اقتصادية عن طريق توظيف هذه المواقع الأثرية "كمواقع سياحية"، كما إن توفير فرص العمل في سوق العمل السياحي، لا سيما للأشخاص الذين يعيشون في المنطقة السياحية أو بالقرب منها يسهم في رفع المستوى المعاشي، إذ ينتج عن النشاط السياحي في المواقع الأثرية ظهور وظائف جديدة كوظيفة المرشد السياحي، أو التوظيف في الفنادق، أو العمل في محال تجارية، أو أسواق وبزارات لتوفير البضائع التي تستهوي السائحين، فضلاً عن توظيف الأموال وتحقيق الاستثمارات السياحية، ويمكن حصر دور السياحة في تنمية الاقتصاد بالعديد من النقاط منها، تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل النقل، والفنادق، والصناعات، والخدمات السياحية، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وتشغيل الأيدي العاملة، وتسهم في تفعيل القطاع الخاص، وتحسين ميزان المدفوعات، والمساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق[11].

وتحقق السياحة الآثارية انتعاشا اقتصاديا مباشرا وغير مباشر، فكما أن لدورها في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال المردودات المالية، وتساعد في المحافظة على المواقع الأثرية والتراثية وديمومتها وإبرازها في الوقت نفسه[12]، وهذا يستوجب المحافظة على المواقع الأثرية والتراثية وعلى الهوية الثقافية لها بهدف الاستثمار والحفاظ على هذا المورد المهم.

ثانيًا: مقومات السياحة الآثارية في العراق

يمتلك العراق مقومات سياحية تميزه عن البلدان الأخرى وتوفر له عرضا سياحيا فريدا، إذ إنه من البلدان القلائل التي تمتلك تنوعا سياحيا، وتعد السياحة الآثارية من أهم أنواع السياحة فيه، لما يمتلكه من عدد كبير جدا من المواقع الأثرية والتراثية والثقافية والتاريخية التي تعود إلى عصور مختلفة من تاريخه القديم والإسلامي والحديث، وهي مواقع ذات قيمة تراثية عالية جدا بسبب عمقها التاريخي، وطرازها الفريد، وارتباط العديد منها بالأحداث التاريخية، والخريطة (رقم 1) توضح بشكل جلي المواقع الأثرية في العراق، وتمثل مقومات ومرتكزات مهمة للنهوض بالواقع السياحي.

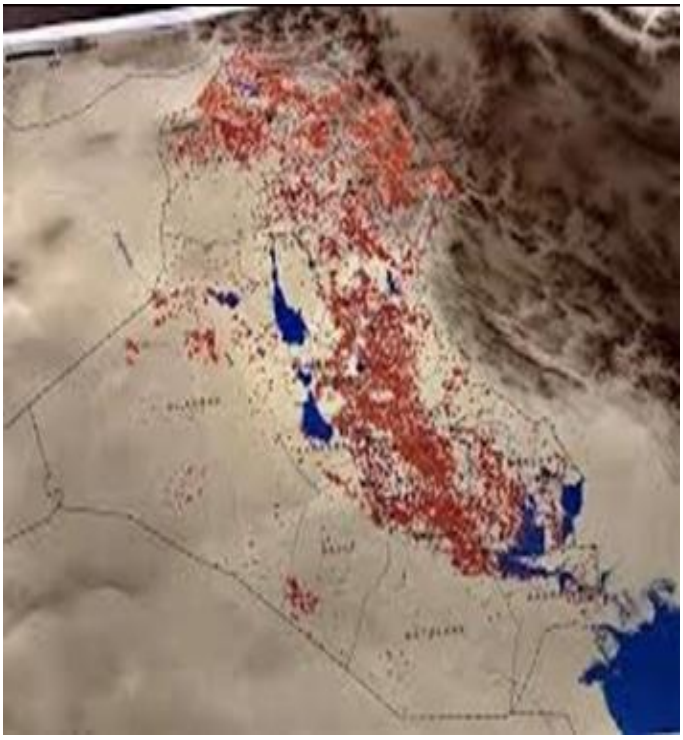

شكل رقم (1) خريطة موضح عليها المواقع الأثرية في العراق

إن تلك المواقع الأثرية والتراثية والتاريخية تستهوي العديد من الناس لأسباب مختلفة منها حب الاستطلاع، ورؤية ومعرفة أقدم استيطانٍ بشري، والتعرف على أسلوب الحياة ونشأة أولى الحضارات، إذ نجد مثلاً في الثقافة الغربية، ووفقا للكتاب المقدس في الديانتين المسيحية واليهودية،

فإن النبي إبراهيم (عليه السلام) ينحدر من مدينة أور في جنوب العراق، التي فيها أيضا موقع جنة عدن حسب الرواية الإنجيلية[13]، وتلقب أيضا بمهد الحضارات، إذ كانت موطنا لأعظم المراكز الحضارية في العالم، وهذا ما يجعل العراق قبلة للسياح الأجانب من الديانات الأخرى، فضلاً عن السياحة الدينية للمقدسات الإسلامية.

إن تفرد العراق بهذا العدد الكبير من المواقع الأثرية والتراثية المتنوعة، وتميزها بطراز فريد، جعل من هذا البلد محط أنظار الجميع بالشكل الذي يمكنه من صناعة سياحة آثارية واعدة تحقق إيرادا ماليا يضاهي الإيرادات النفطية، ومن تلك المواقع التي يمكن تصنيفها هي:

1. المواقع الأثرية

هي الأماكن التي يتم العثور فيها على بقايا وآثار تدل على النشاطات التي قام بها الإنسان خلال العصور القديمة، ويعرف الموقع الأثري أيضا بأنه عبارة عن وسط مادي يتضمن الدلائل الآثارية التي تتم دراستها وفحصها من المختصين في علم الآثار، وتوظيفها في مجالات عديدة ومنها السياحة.

يمتلك العراق من المواقع الأثرية ما لا تمتلكه دولة أخرى، إذ يضم ما يقارب التسعة آلاف موقع أثري بحسب إحصائية قسم التحريات الأثرية[14] في هيئة الآثار عدا المواقع التراثية والتاريخية والتلول الأثرية غير المطورة، التي تقارب (60) ألف موقع أثري[15] مثل (بابل، وأور، وأوروك، وعقرقوف، وطيسفون، وسامراء، والكوفة، ونينوى، وآشور ... إلخ).

2. المباني الأثرية (الشاخصة)

تعرف على أنها تلك المباني التي تعطي الشعور بالإعجاب والحاجة إلى معرفة المزيد عن طبيعة وثقافة الناس الذين سكنوها، وفيها من القيم الجمالية والمعمارية، والتاريخية، والأثرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية[16] ويضم العراق عددا كبيرا جدا من الآثار الشاخصة التي تعود إلى الحضارات القديمة مثل (الزقورات في بغداد وبابل والناصرية، والمعابد، والقصور في بابل، وآشور، وغيرها)، وعدد كبير من الآثار الإسلامية مثل (قصر الأخيضر، وخان مرجان، والباب الوسطاني، والمدرسة المستنصرية، والقصر العباسي، وملوية سامراء، وقصر العاشق، والمئذنة الحدباء، والمراقد، والعديد من المساجد الأثرية ... إلخ).

3. **المباني التراثية**

يمتلك العراق عددا كبيرا من المباني التراثية التي تتميز بطراز معماري فريد يمتاز بالإبداع والفن الرفيع، ويتكون البيت التراثي من عناصر تخطيطية ومعمارية رسمت له طابعا مميزا مثل "الشناشيل، والأعمدة، والزخارف الاجرية، والتمركز حول الساحة الوسطية"، وهو تقليد عماري عراقي قديم، كما ارتبط العديد منها بأحداث تاريخية وسياسية مهمة، وللسياحة التراثية آثار إيجابية مهمة تنعكس على المباني التراثية نفسها منها، إحياء الطرز والأنماط المعمارية التراثية، وتوظيف المباني التراثية والحفاظ عليها، وزيادة فرص توفير الخدمات للسكان، وتحسين الصورة البصرية للمنطقة التراثية، فضلاً عن تحسين كفاءة البنى التحتية للمنطقة[17].

4. **المدن التاريخية**

هي المباني التي تشكل في مجموعها التراث العماري لمنطقة ما، وتحمل قيما آثارية وتاريخية اكتسبتها إما من خلال تميزها العماري، أو الجمالي، أو عمرها الطويل، أو ارتباطها بأحداث مهمة حدثت في المنطقة، كأحداث دينية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، وتتسع دائرة تصنيف المباني التاريخية لتشمل كل مبنى يتجاوز عمره المئتي عام[18] ويمتلك العراق الكثير من المدن التاريخية ترجع إلى عصور مختلفة، مثل (آشور، ونمرود، والحضر، وبابل، وأور، والوركاء، وبغداد، والكوفة، والبصرة، الحيرة، وسامراء.. إلخ).

ويمكن إجمال مقومات السياحة الآثارية بما يلي:

1. **المقومات الطبيعية:**

تعد الموارد الطبيعية أحد أهم المقومات الفاعلة في تطوير السياحة في أي منطقة كالموقع الجغرافي، والمناخ، والموارد المائية والحيوانية والنباتية وغيرها، إذ يمتلك العراق أهم مقومات السياحة الآثارية الطبيعية بما يمتلكه من مواقع أثرية وتراثية وتاريخية مميزة.

2. **المقومات البشرية**

أ. **السكان:** إن طبيعة الشخصية العراقية الودودة المتصفة بالكرم والإيجابية وحسن التعامل مع السياح تعد من أهم مقومات الجذب السياحي، لا سيما إذا ما تم إعداد فئة من السكان تمتلك مهارات تعدد اللغات وإتقانها وسعة المعرفة والاتصال بالثقافات والعادات

والتقاليد وتوفير الخدمات، كما إن هناك علاقة بين عدد السكان والطلب السياحي، فكلما زاد حجم السكان زاد الطلب السياحي والعكس صحيح[19].

ب. **الترويج والإعلام:** شهد العالم تطورا تكنولوجيا في مختلف المجالات ومؤثرا في أعمال الشركات التي تستخدم التقنيات الحديثة في هذا المجال، إذ إن نجاح أي موقع سياحي يعتمد على طريقة تسويقه عن طريق وسائل الإعلام وفي كثير من الأحيان يتوجه السياح لزيارة منطقة سياحية نتيجة الحملات الإعلامية الناجحة التي تغطي المنطقة السياحية بمعلومات كافية عنها.

ج. إن **لوسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية** على اختلاف أنواعها أثرا كبيرا في رفع الوعي السياحي، الذي يعد من المستلزمات المهمة لأي نشاط سياحي، لا سيما السياحة الآثارية؛ لذا عمدت البلدان إلى الاعتناء بالترويج والإعلان لرفع الوعي السياحي، إذ تشكل المواقع السياحية على شبكة (website) أبرز الوسائل التي يمكن الاستفادة منها في المجال السياحي، التي تعد بنظر الباحث من أهم الأمور اللازمة للنهوض بالسياحة الآثارية في العراق، وتتصف السياحة الآثارية بأنها الأكثر تأثرا بالإعلام، إذ يكون دور وسائل الإعلام السياحي هو خلق الرغبة لدى السائحين لزيارة الموقع الأثري، عبر إبراز مقومات الموقع سياحيا[20]، وتعد وسائل الإعلام الحديثة خيارات جديدة فعالة وسهلة الوصول والمشاركة للفرد في أي مكان، إذ تمتلك وسائل الاتصال الحديثة[21] ومنها الإنترنت مميزات أكثر فاعلية وقبولاً للتعريف بالأماكن الأثرية والتراثية، ومن أهم أنواع التسويق والترويج للمواقع الأثرية والتراثية هي:

- **التسويق الرقمي:** الإعلانات الرقمية والتسويق عبر محركات البحث والمواقع الإلكترونية.
- **التسويق الاجتماعي:** يتضمن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة.
- **التسويق الذكي:** عبر استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة مثل (الذكاء الاصطناعي).
- **التسويق التقليدي:** عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

د. **الإرشاد السياحي:** هو قيادة الرحلات السياحية وإدارتها وتنظيمها وتنفيذ البرامج السياحية للمجموعة السياحية ومرافقتها ورعايتها عند الوصول حتى مغادرة بلد المقصد السياحي وتنفيذ البرامج السياحية للمجموعة[22] ويمثل المرشد واجهة للبلد، لكونه أول من يلتقي بالسائح وآخر من يودعه، ويقوم بتعريف الإنجازات الحضارية الكبيرة للحضارة فهو قادر على صنع الانطباعات والصور الذهنية لدى السياح مما يجعل الماضي يعيش من جديد[23] في وجدان السياح، إذ إن هناك مجموعة من المميزات التي ينبغي توافرها في المرشد السياحي بصورة عامة بما يمتلكه من معرفة واسعة بالمتطلبات التي يحتاجها السياح، وبالعديد من حقول المعرفة ذات العلاقة بالسفر مثل اللغة، والتاريخ، والبروتوكول، وأصول المراسم، والتسويق، والجغرافية[24] ومعرفة جيدة بالعادات والتقاليد وقواعد سلوك الشعوب، ومصداقيته في نقل المعلومات، وحسن المظهر.

ثالثًا: التحديات التي تواجه السياحة الآثارية في العراق

على الرغم من أن العراق يزخر بالكثير من المواقع الأثرية والتراثية والتاريخية، التي تعد ثروة وهوية وطنية شاخصة، إلا أن قطاع السياحة الآثارية يواجه العديد من التحديات منها:

1. الأوضاع الأمنية

إن أهم التحديات التي تواجه السياحة الآثارية هي الظروف الأمنية في البلد، إذ كان العراق يعاني لسنوات طويلة من الحروب الطويلة والأزمات السابقة أسهم في خلق انطباع سلبي في ذهنية السائح الأجنبي تحديدا، فالعراق في نظرهم بلد الحروب، كما إن إمكانية السفر إلى العراق مغامرة محفوفة بالمخاطر، لذلك يتطلب الأمر تغيير هذه النظرة وتحسينها بوساطة وسائل الإعلام العابرة للحدود.

2. المهددات البشرية

إن من التحديات التي تواجه السياحة الآثارية هو ما تتعرض له المواقع الأثرية والتراثية من مهددات بشرية كبيرة، التي يمكن أن تؤدي إلى خسارة الكثير من القيم الخاصة بهذا التراث، لا سيما تغيير الهوية للمواقع الأثرية، لكون هذه المهددات البشرية قادرة على محوه وإزالته من الوجود، كما إن هذه المخاطر إذا لم يتم تداركها وإدارتها بشكل صحيح وبقيت على وتيرتها الحالية، من الممكن أن تشكل خطرا كبيرا[25] على تلك المواقع، كما إن للحروب والنزاعات التي

تحدث قرب الأماكن الأثرية أثرا كبيرا في إحداث الضرر بتلك المواقع، ويمكننا عد التأثير البشري في المواقع الأثرية والتراثية أكبر بكثير من نظيره التأثير الطبيعي، إذ يعد تسارع وتيرة التنمية في البلد مع غياب الوعي بأهمية هذا الإرث الحضاري من أهم العوامل البشرية المهددة[26]، التي من الممكن أن تضيع جزءا كبيرا من تراثنا العماري.

3. التأثيرات الطبيعية

تعد عوامل المناخ والتغييرات المناخية من أبرز التحديات التي تواجه بقاء المواقع والمباني الأثرية والتراثية، وتهدد وصولها إلى الأجيال الأخرى، منها الرياح والرطوبة والأمطار والفيضانات وغيرها من العوامل الجوية، فيعد مثلاً تذبذب منسوب المياه الجوفية التي يعاني منها العراق العامل الأكثر تأثيرا على أساسات هذه المباني، مما يؤدي إلى حدوث هبوط لبعضها، كما وتؤثر عمليات التمدد والانكماش الناتجة عن التغيرات المستمرة في درجات الحرارة[27] مما يؤدي إلى حدوث الشروخ والتشققات، فضلاً عن عدم مقاومة بعض مواد البناء، لا سيما أن المباني الأثرية والتراثية في العراق اعتمدت بشكل أساس على اللبن والطين أو الأجر التي تتصف بعدم مقاومتها لظروف المناخ.

4. البنى التحتية

تشكل البنى التحتية والخدمات من أهم التحديات التي تواجه قطاع السياحة، فمن المعروف أن للسائح متطلبات رئيسة يجب توفرها لإنجاح هذ القطاع، ومن أهمها شبكات الطرق الجيدة التي توصل إلى المواقع الأثرية لربط وخدمة المناطق السياحية، والمواصلات السياحية الحديثة، كذلك توفير الفنادق بشكل كاف قرب تلك المواقع، لأن عدد الفنادق العاملة في العراق وفق آخر إحصائية لوزارة التخطيط (751) فندقا لعام (2010)، توزعت بين (22) فندقا تحمل تصنيف الدرجة الممتازة، و (55) منها مصنف من الدرجة الأولى، فيما توزعت بقية الفنادق بين الدرجات الثانية والثالثة والرابعة، ووصل عدد الفنادق المفتوحة في بغداد والمحافظات عام (2022) (1044) فندقاً[28]، وهذه الأعداد غير كافية لإقامة السياح.

الجدول رقم (1) عدد المرافق السياحية (الشركات والفنادق والمرافق الأخرى) لسنة 2023.

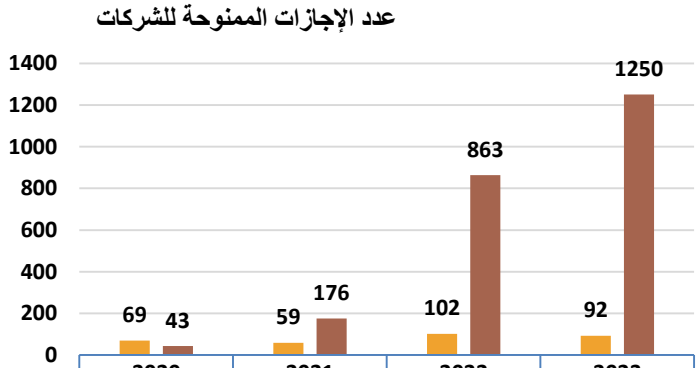

	2020	2021	2022	2023
عدد الاجازات الممنوحة للشركات	69	59	102	92
عدد المرافق السياحية (وتشمل الفنادق +المطاعم والمقاهي وقاعة أعراس وصالات الألعاب وسينمات)	43	176	863	1250

أما مطاعم الدرجة الأولى وأماكن التسوق فهي لم تنتظم في مناطق جغرافية يمكن أن تجذب السياح، وبالنسبة للأسواق التراثية فما زالت تمارس نشاطها في داخل الأحياء القديمة، وهي بحاجة ماسة إلى إعادة ترميمها وتأهيلها كمعالم سياحية تستهوي السياح الأجانب، كما كانت في سبعينيات القرن الماضي، إذ تسهم الأسواق التراثية التي تعمل بالحرف اليدوية الفلكلورية الشعبية والمجسمات بدور جيد في التنمية السياحية، وتعد من مقومات الجذب السياحي التي تعمل على توفير فرص عمل ذات تكاليف منخفضة.

إن تردي مستوى البنى التحتية للسياحة بشكل عام في المدن العراقية جميعا والقصور في تنفيذ مشاريع كبرى لتطوير البنى التحتية التي تشمل تأهيل المواقع الأثرية والتراثية وتطوير الأسواق وبناء شبكة فنادق حديثة ومطاعم ومتنزهات، فضلاً عن توفير الخدمات الصحية، وشبكات الطرق الحديثة، وتنظيم عمل شركات السياحة، أدت إلى تراجع السياحة التي تحتاج إلى حلول جذرية، وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤسسات الحكومية، وشركات القطاع الخاص.

وهناك تحديات أخرى تواجه السياحة الآثارية يمكن إجمالها بما يلي:

أ. ضعف قاعدة البيانات والمعلومات والمعرفة التكنولوجية والوعي الثقافي السياحي في البلد وانعدام أساليب الترويج والتسويق السياحي.

ب. محدودية الموارد المالية المخصصة من الدولة وعزوف القطاع الخاص والمحلي والأجنبي عن الاستثمار في هذا القطاع بسبب الظروف الأمنية وضعف الدعم الخاص بالاستثمار السياحي.

ج. هجرة الطواقم السياحية المهنية[29]، وضعف المهارات والخبرات للعاملين في القطاع السياحي، وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية.

د. تعرض العديد من المتاحف والمواقع التراثية إلى تدمير ونهب عام (2003) فضلاً عن ضعف الحماية للمواقع الأثرية، والدمار الذي تعرضت له المواقع الأثرية والتراثية على يد عصابات داعش الإرهابية، فضلاً عما تتعرض له تلك المواقع من أعمال النبش العشوائي وتهريب الآثار.

رابعًا: دور السياسات القطاعية في تطوير السياحة الآثارية

1. دور الهيئة العامة للآثار والتراث

تعد الهيئة العامة للآثار والتراث المؤسسة المختصة التي تعنى بإدارة وحماية وحفظ آثار وتراث العراق وفقاً لقانون الآثار رقم (55) لسنة (2022)، والتي تضم سبع دوائر لكل دائرة منها دور تخصصي في جانب من جوانب العمل، كأعمال المسح والتنقيب والصيانة والعرض المتحفي، فضلاً عن أعمال التوثيق والأرشفة الرقمية والتدريب الآثاري، كما إن من أهم العوامل المساعدة على صناعة سياحة آثارية جيدة تتلاءم مع عراقة الآثار التي يمتلكها العراق هي القيام بالمهمات المناطة بهيئة الآثار التي تعد الجهة القطاعية المسؤولة عن أعمال التنقيب في المواقع الأثرية الموغلة بالقدم، التي ترفد المتحف العراقي ومتاحف المحافظات بأندر القطع الأثرية، إذ كانت جهود هيئة الآثار فاعلة في هذا الجانب، وذلك لارتقاء الأداء في عامي (2022-2023)، إذ بلغ عدد البعثات التنقيبية المحلية (العراقية) في هذين العامين عشرين بعثة في (بغداد وبابل وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف والبصرة والديوانية وديالى ونينوى وواسط)[30] فضلاً عن إجراء عدد كبير من أعمال المسح الأثري من البعثات العراقية والأجنبية، أما البعثات الأجنبية التي نقبت

كان عددها (26) بعثة أجنبية، ضمت بعثات (فرنسية، وإيطالية، وروسية، وكندية، وأمريكية، وألمانية، وسلوفاكية)[31].

وفيما يخص أعمال تأهيل وصيانة المباني الأثرية والتراثية وفتحها أمام السياح، فقامت الهيئة بأ عمال الصيانة والتأهيل بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والمنظمات الدولية، مثل أعمال تأهيل شارع "محور السراي" الذي شهد إقبالاً كبيرا من الزوار، وأصبح مقصدا سياحيا مهما، وصيانة عدد كبير من البيوت التراثية والمساجد والكنائس والأضرحة الأثرية والتراثية في مختلف المحافظات، كما كان لتوظيف عدد من الأبنية التاريخية وإحيائها من خلال تأهيلها كمتاحف تراثية أو متاحف جوالة[32]، وإقامة المهرجانات التراثية، ومعارض الكتب، وفعاليات ثقافية في عدد من الأبنية التراثية، مما يجعلها تشهد إقبالاً واسعا من الزوار، كمتحف الزعيم عبد الكريم قاسم، وموقع القشلة.

لقد كان للهيئة دور مهم بالانفتاح على الجهات ذات العلاقة، إذ تم الانفتاح على المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني التي كان لها دور فاعل وتعاون كبير في الكثير من أعمال الهيئة لأن قطاع الآثار قطاع وطني وليس مؤسسيا فقط، ورغم أن العبء الأكبر يقع على السلطة الآثارية بإمكاناتها المتواضعة المحدودة، فإن إشراك غالبية الجهات (الحكومية وغير الحكومية) بهذه المهمة يعد أمرا ضروريا وملحا، فحماية الآثار هي مهمة أجهزة القضاء والشرطة والتربية والتعليم والإعلام والجامعات والحكومات المحلية في المحافظات، ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية تنمية الوعي الأثري بالقدر المطلوب لإشراك المواطن بحماية الآثار من خلال تفعيل الرقابة الشعبية[33]، لذلك انفتحت هيئة الآثار على العديد من الجهات والمنظمات الدولية مثل (اليونسكو، الاليسكو، والاسيسكو، اليف، ليوان، ايكروم وغيرها)[34] التي تشترك مع الهيئة في أعمال كثيرة منها أعمال الصيانة وأعمال إدراج المواقع على لائحة التراث العالمي، إذ تم النجاح في ضم ستة مواقع أثرية على لائحة التراث العالمي[35] وهي (الحضر، وآشور، وسامراء، وقلعة أربيل، والأهوار" وما تضمه من مواقع أثرية، وبابل)، كما تم إدراج (14) موقعا[36] على اللائحة التمهيدية للتراث العالمي، فضلاً عن الانفتاح على جهات حكومية وغير حكومية مثل أمانة بغداد، ورابطة المصارف، والجامعات الدولية، والمعاهد الأكاديمية، والبعثات الأجنبية مثل (جامعة بنسلفانيا، معهد الأبحاث الأكاديمية TARII، وجامعة تورينو، وجامعة بيرن، ومتحف اللوفر، وغيرها).

أما المتحف العراقي فقد شهد تطورا كبيرا بما يحويه من قاعات عرض متحفي متسلسل حسب التسلسل التاريخي للمقتنيات، وشهد إقبالاً واسعا من السياح المحليين والأجانب، حيث بلغ إيراد دخول السياح إلى المتحف العراقي عام (2022م) (316160500 دينار عراقي)[37] وعام (2023م) (349095600 دينار عراقي)، فضلاً عن افتتاح خمسة متاحف أخرى في المحافظات وثلاثة متاحف تراثية أيضا، وبلغ عدد زوار المتحف العراقي عام (2022) (26693)، بينما ارتفع العدد عام (2023) إلى (58179)[38]، وشهد عام (2024) زيادة كبيرة بعدد الزوار بلغ (60710) لغاية الشهر العاشر منه.

2. دور هيئة السياحة

عملاً بما جاء بالبرنامج الحكومي الذي أكد على ضرورة النهوض بقطاع السياحة الآثارية أخذت هيئة السياحة على عاتقها وضمن خطة التنمية الوطنية للأعوام (2022-2023م) العمل على تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي، وتشجيع الاستثمار من خلال زيادة أعداد المرافق السياحية (جدول رقم1)، وتطوير النشاط السياحي بالمستوى الذي يتناسب وارتفاع أعداد الزائرين الأجانب الوافدين للسياحة في العراق، ورفع مستوى الخدمات السياحية من خلال الارتقاء بكفاءة القــوى العاملة في النشاط السياحي، وسعيها إلى توفير فرص العمل لخريجي الكليات والمعاهد السياحية للعمل في المرافق السياحية التابعة للقطاع العام والمختلط والخاص[39]، كما عملت هيئة السياحة على إعداد خطة استراتيجية لعمل الهيئة لعامي (2023-2024م) وتضمنت خمسة أهداف استراتيجية هي:

أ. تعظيم إيرادات الهيئة لتستمر رابحة.

ب. الانتقال من النظام الورقي الى النظام الالكتروني من خلال تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية.

ج. تحديد المناطق التي تصلح لاستثمارها للأغراض السياحية.

د. تسويق العراق كوجهة سياحية محليا وعالميا.

هـ. تطوير المواقع الطبيعية والأثرية.

الجدول رقم (2) إيرادات ومصاريف وأرباح هيئة السياحة للمدة (2020-2024)

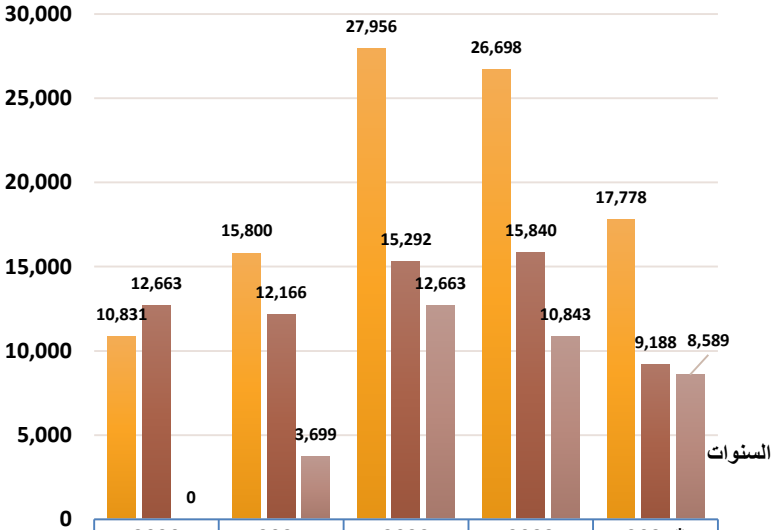

	2020	2021	2022	2023	2024*
الإيرادات بالمليار (دينار عراقي)	10,831	15,800	27,956	26,698	17,778
المصاريف بالمليار (دينار عراقي)	12,663	12,166	15,292	15,840	9,188
الأرباح أو الخسائر بالمليار (دينار عراقي)	0	3,699	12,663	10,843	8,589

المصدر: هيئة السياحة/ قسم الحسابات.

3. دور الحكومات المحلية

إن سوق المنافسة السياحية ينشط في المناطق السياحية المحلية والإقليمية بل وحتى الدولية، وهنا يأتي دور الدولة في تقديم وإظهار إمكانية متجددة لاجتذاب الحركة السياحية بأساليب متنوعة، وذلك لما يمتلكه العراق من ثروة حضارية وثقافية غنية ومتنوعة تفرض على المؤسسات الحكومية أن تحدد الآليات التي تعطي دفعا إضافيا للسياحة الآثارية لتشجيع المحلية منها أولاً ثم السياحة الخارجية ثانيا مع توفير الظروف كلها التي من شأنها أن تدفع بالسائح إلى زيارة هذه المواقع[40].

إن من أولى الواجبات أو المهمات التي تقع على عاتق الحكومات المحلية لإنتاج سياحة آثارية متوازنة لكونها قطاعا إنتاجيا مركب من عدة عناصر يدخل في اختصاص المؤسسات الحكومية كوزارة الخارجية (تأشيرات الدخول) ووزارة الداخلية (إجراءات وتسهيلات الدخول) ووزارة المالية ووزارة النقل والمواصلات ووزارة الثقافة ... إلخ، فالتنسيق بين مختلف هذه الأجهزة الرسمية

الحكومية وغيرها يعطي دورا مهما للقطاع الحكومي في توفير كل ما يحتاجه السائح من خدمات كذلك كل ما تحتاجه المشاريع السياحية من مستلزمات لتشغيل هذا القطاع، ويكون هذا التنسيق منصبا بالتعاون بين هذه الأجهزة ووزارة الثقافة والسياحة والآثار والحكومة المحلية[41] مما يتطلب ضرورة وضع سياسة عامة يحدد فيها دور كل جهة رسمية مختصة وبين القطاع العام والخاص تحديدا واضحا، لكي تتمكن الحكومتان الاتحادية والمحلية من القيام بمهماتها في توفير ورفع مستوى الخدمات السياحية في المدينة، وزيادة معدلات الكفاءة الإنتاجية في المشروعات السياحية من خلال تدريب العاملين، وفي المستويات والوظائف المهنية الساندة جميعا.

يتجلى دور الحكومة المهم في مواقف عديدة منها الحملة التي أطلقتها وزارة السياحة والآثار عام (2015) لحماية الآثار بعد تعرضها للسرقة والنهب والتمدير على يد عصابات داعش الإرهابية، وتزامنا مع الحملة التي أطلقتها منظمة اليونسكو في بغداد بعنوان "متحدون من أجل التراث"، أعقبتها حملات أخرى في مدينة بون الألمانية بعنوان "التحالف العالمي لحماية الآثار والتراث العراقي"، إذ استطاعت الحكومة العراقية من استعادة (1344) قطعة أثرية[42] ثم ارتفع العدد ليتجاوز (6000) قطعة أثرية.

استمرت الحكومات العراقية المتعاقبة بوضع استراتيجيات لرسم خطط وبرامج وإشراف ورقابة على قطاع السياحة لكونه نشاطًا اقتصاديا مهما، مما دفع المخططين إلى وضع خطط وبرامج لإعادة تأهيل المرافق السياحية المختلفة ومنها الأثرية، ومحاولة تأمين التخصيصات المالية للبنى التحتية للأنشطة السياحية والثقافية والأثرية، وإنشاء المتاحف في عموم المحافظات وحماية المواقع الأثرية، وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة، كما وتهدف الخطط التنموية إلى تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص وتأهيله لتولي دوره المطلوب في تفعيل النشاط السياحي[43]، ونتيجة لهذه الجهود ارتفع عدد سياح السياحية الآثارية من (27) ألف سائح عام (2014م) إلى (78) ألف سائح عام (2016) وبمعدل نمو سنوي بلغ (70%) مما أدى إلى ارتفاع إيرادات النشاط السياحي الثقافي من (4.218) مليون دينار عام (2014م) إلى (6.286) مليون دينار عام (2015) وبزيادة بلغت (2.3)[44].

المبحث الثاني: (الجانب العملي للبحث) تطوير السياحة الآثارية بمنظور عينة من الزائرين والمديرين

أولًا: الخصائص الاجتماعية لعينة البحث (الاستبانة الأولى)

يمثل مجتمع الدراسة عددا من المواطنين والسياح والعاملين في المواقع الأثرية ذات الجذب السياحي وزوار المتاحف العراقية والمرشدين السياحيين، وتم توزيع استمارة الاستبانة بشكل الكتروني على (400) شخص، بلغ عدد استمارات الاستبانة المقبولة (347).

1. توزيع العينة بحسب الجنس

تعد دراسة جنس الزوار من الأمور المهمة وذلك لاختلاف التوجه والميول والنشاطات الخاصة بكلا الجنسين، لا سيما في مجتمع شرقي مثل مجتمعنا العراقي وما يفرضه من تقاليد وخصائص تختلف بين جنس واخر، لا سيما في جانب السفر والترفيه والسياحة، يتبين من خلال الجدول (رقم3) أن توزيع العينة بين (الذكور والإناث) جاءت متفاوتة، إذ بلغت نسبة الذكور (68%) ونسبة الإناث (32%)، وهنا تتضح أن نسبة الذكور هي الأكبر في الحرية بالسفر والترفيه.

الجدول رقم (3) جدول يوضح نتائج المستجيبين من أفراد المجتمع بحسب الجنس

نوع الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	236	%68
أنثى	111	%32
المجموع	347	%100

المصدر: إعداد الباحث.

2. توزيع العينات بحسب المستوى التعليمي

يلعب التحصيل الدراسي دورا مهما في التأثير والإقبال على النشاطات السياحية، ذلك لأن للمؤسسات التعليمية دورا في نشر الوعي الثقافي والسياحي والتشجيع على زيارة الأماكن التاريخية والأثرية والثقافية بهدف الاطلاع والتعرف عليها، كما إن للتحصيل الدراسي أثرا في مستوى الوعي الثقافي، الذي يسهم في المحافظة على تلك المواقع السياحية، وعدم المساس بها في أثناء الزيارات، مع وجود علاقة طردية بين الثقافة ومستوى

التعليم وبين السياحة، ويتضح من الجدول (رقم4) أن حملة شهادة البكالوريوس يشكلون النسبة الأكبر إذ بلغت (58.2%) من أفراد العينة المبحوثة، ثم حملة الشـــهادات العليا، ونســـبتهم (38%)، بعدها يأتي وبنسب قليلة حاملو شهادة الإعدادية (3.2%)، والابتدائية (0،6%)، وهذا يعني أن الدراسة اعتمدت على حملة الشهادات (البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه).

الجدول رقم (4) يبين توزيع العينات حسب المستوى التعليمي

التحصيل العلمي	العدد	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	0	%0
ابتدائية	2	%0.6
الإعدادية	11	%3.2
معهد أو كلية	202	%58.2
شهادات عليا	132	%38
المجموع	347	%100

المصدر: إعداد الباحث.

3. الخصائص الاجتماعية لعينة البحث (الاستبانة الثانية)

استهدفت الاستبانة الثانية رئيسي هيئتي السياحة والآثار، والمدرين العامين ومدراء الاقسام في كلا الهيئتين، للوقوف على أهم الفرص والمعوقات والتحديات التي تواجه العاملين بهذا القطاع بشكل مباشر، وتم توزيع الاستمارة بشكل إلكتروني على (125) مسؤولاً، بلغ عدد الاستمارات المقبولة (102) استمارة، كما مبين بالجدول في أدناه.

الجدول رقم (5) يوضح توزيع عينة الاستبانة الثانية حسب المنصب الوظيفي.

المنصب	العدد	النسبة المئوية
رئيس هيئة	2	%2
مدير عام	9	%8.8
مدير قسم	91	%89.2
المجموع	102	%100

المصدر: إعداد الباحث.

ثانيًا: تطوير السياحة الآثارية بمنظور الزائرين والمديرين (تشخيص وتحليل وتقييم)

1. الاستبانة الأولى

لوصف وتحليل الأسئلة وعرض النتائج المتعلقة بالدراسة تم إعداد فقرات الاستبانة التي تضمنت (15) سؤالاً، جاءت الإجابات في الاستبيان عن السؤال: (هل سبق وأن زرت أحد المواقع الأثرية أو التراثية في العراق؟) بـ "نعم" بنسبة (93.3%) من عينة البحث، وهي نسبة عالية نستنتج منها حجم الإقبال على هذا النوع من السياحة التي تستهوي عددا كبيرا من الناس، أما السؤال (هل زرت المواقع الأثرية أو التراثية لوحدك أم مع الأسرة؟)، فقد جاءت الإجابات متناصفة تقريبا ما بين "لوحدي" بنسبة (49.6%)، وما بين "مع الأسرة" بنسبة (50.4%).

أما نتيجة جواب السؤال (هل يوجد مركز للزوار في الموقع الأثري الذي قمت بزيارته؟) بـ "كلا" كأعلى نسبة مئوية بواقع (40.1%)، جاء بعدها الجواب بنعم بواقع (32%) بينما جاءت نسبة الجواب بـ (أحيانا) بنسبة (28%)، نستنتج مما سبق أن الكثير من المواقع الأثرية والتراثية خالية من وجود مركز خاص بالزوار يشمل (مكاتب إدارة وإرشاد) الذي يعد أحد المرتكزات الأساسية والبوابة الأولى للمواقع الأثرية، كما إن وجود مركز للزوار يجعل من الموقع الأثري أو التراثي أكثر جذبا للسياح، ويليه السؤال (هل الخدمات العامة الموجودة في الموقع بالمستوى المطلوب؟)، فكانت نسبة الإجابة الأعلى بـ "كلا" وبلغت (59.1%) وبعدد (205) أشخاص من عينة البحث، بينما جاء الجواب بـ "نعم" بنسبة قليلة تقدر بـ (10.1%) فقط، وهذا الجواب يشخص لنا أحد أبرز التحديات التي تواجه واقع السياحة الأثرية في العراق، وهي نقص الخدمات العامة في المواقع.

يليها سؤال (هل يضم الموقع الأثري أو التراثي حدائق وأماكن جلوس للزائرين؟) فقد جاءت نسبة الجواب بـ "كلا" أعلى نسبة مئوية أيضا بواقع (46.1%)، جاء بعدها الجواب بـ (أحيانا) بنسبة (34.6%)، ثم جاءت النسبة المخيبة للآمال والبالغة (19.3%) لكون الحدائق وأماكن الجلوس تعد من أهم العناصر الواجب توفرها في المواقع الأثرية لتكتمل بها أهم المتطلبات التي يحتاجها السائح.

أما السؤال (هل توجد بالقرب من الموقع محلات لبيع الأطعمة والمشروبات؟) فقد جاءت نسبة الجواب بـ "كلا" أيضا كأعلى نسبة مئوية بواقع (43.5%)، ليأتي بعدها الجواب بـ (أحيانا) بنسبة (35.2%)، بينما جاءت نسبة الجواب بنعم بواقع (21.3%)، هذا وأن أحد مقومات رفع مستوى السياحة الآثارية هو وجود محلات لبيع الأطعمة والمشروبات كضرورة ملحة يحتاجها السائح لا سيما في المواقع الأثرية البعيدة عن المدن والتي يتطلب الوصول إليها قطع مسافات طويلة، كما تعود بالنفع على ساكني المناطق القريبة من المواقع الأثرية كفرص عمل ومصدر دخل للأفراد.

وجاء السؤال (هل رافق جولتك السياحية مرشد سياحي أو آثاري ليقوم بتعريف الموقع للزائرين؟) فقد جاءت نسبة الجواب بـ "كلا" أيضا كأعلى نسبة مئوية (60.8%)، جاء بعدها الجواب بـ "أحيانا" بنسبة (20.5%)، بينما جاءت نسبة الجواب بنعم بنسبة أقل كثيرا تقدر بـ (18.7%)، وقد بينا في مبحث سابق من البحث أهمية المرشد السياحي المؤهل والمدرب في رفع مستوى السياحة الآثارية، إذ لا نغالي إذا ما قلنا إن أهمية المرشد السياحي في هذا النوع من السياحة يعد الأهم على الإطلاق لكونه اللسان الناطق الذي يتكلم به الموقع الأثري، مما يخلق تصورا ذهنيا لدى السائح عن طبيعة الموقع الأثري وأسلوب الحياة السائدة وغيرها من المعلومات المطلوب معرفتها، أما السؤال (هل يضم الموقع لوحات تعريفية؟) كذلك أتت الإجابة بـ "كلا" بأعلى نسبة مئوية (39.8%)، جاء بعدها الجواب بـ "أحيانا" بنسبة (36.6%)، بينما جاءت نسبة الجواب "بنعم" (23.6%) فقط، مع الإشارة إلى أن وجود لوحات تعريفية في الموقع لا تقل أهمية عن المرشد السياحي، لتقديم فكرة بسيطة عن الموقع، وهو أمر سهل التطبيق، أما السؤال (هل توجد توصيات وتعليمات خاصة عند الدخول للموقع الأثري أو التراثي؟) فقد جاءت نسبة الجواب بـ "نعم" (39.3%)، ثم جاء بعدها الجواب بـ (أحيانا) بنسبة (34%) بينما جاءت نسبة الجواب بـ "كلا" (26.8%).

وجاءت نسبة الجواب على السؤال (هل يوجد موقف لوقوف السيارات مخصص للموقع الأثري أو التراثي؟) بـ "نعم" كأعلى نسبة مئوية بواقع (41.8%)، جاء بعدها الجواب بـ (أحيانا) بنسبة (31.1%)، بينما جاءت نسبة الجواب بـ "كلا" بواقع (27.1%) فقط، وجاءت نسبة الجواب على السؤال (هل توجد في الموقع حاويات للنفايات وعمال خدمة؟) بنسب تكاد تكون

متقاربة فنسبة الجواب بـ "نعم" جاءت (41.8%)، جاء بعدها الجواب بـ (أحيانا) نسبة (31.1%)، بينما جاءت نسبة الجواب بـ "كلا" (27.1%)، وقد وضع سؤال لمعرفة مدى رضا السياح عن الخدمات (هل أنت راض عن مستوى الخدمات في الموقع الأثري أو التراثي؟) فقد أتت الإجابة بـ (كلا) بأعلى نسبة مئوية بواقع (56%)، جاء بعدها الجواب بـ "إلى حد ما" بنسبة (33.9%)، بينما جاءت نسبة الجواب بنعم بنسبة أقل بكثير شكلت (10.1%)، ويعد ذلك مؤشرا خطيرا لكون الرضا من الأمور المهمة التي تنهض بالسياحة لأن رضا السائح يدفعه لزيارة الموقع مرارا وتكرارا ويروج له بين الناس طواعية، أما السؤال (ما كان الغرض من زيارتك للموقع الأثري؟) فجاء الخيار "التعرف على آثار بلدنا" كأعلى نسبة مئوية بواقع (42.2%)، جاء بعدها الخيار بـ "زيادة ثقافة" بنسبة (20.4%)، بينما جاء غرض "السياحة والترفيه" بنسبة (37.4%)، وكما هو معلوم فإن حركة السياحة تتأثر بالغرض أو الهدف الذي يحمل السائح على زيارة الموقع، إذ إن الرغبة لدى السائح هي التي تحدد نوع السياحة التي تحقق تلك الرغبة.

الجدول رقم (6) يمثل النسبة المئوية ولكل فقرة من فقرات الاستبانة.

ت	الأسئلة	نعم	كلا	أحيانًا
1	هل سبق أن زرت أحد المواقع الأثرية أو التراثية في العراق؟	%93.1	%6.6	%0
2	هل يوجد مركز للزوار في الموقع الأثري الذي قمت بزيارته؟	%31.9	%40.2	%27.9
3	هل الخدمات العامة الموجودة في الموقع بالمستوى المطلوب؟	%10.1	%59.2	%30.7
4	هل يضم الموقع الأثري أو التراثي حدائق وأماكن جلوس للزائرين؟	%19.3	%46.3	%34.5
5	هل توجد بالقرب من الموقع محلات لبيع الأطعمة والمشروبات؟	%21.3	%43.4	%35.3
6	هل رافق جولتك السياحية مرشد سياحي أو آثاري ليقوم بتعريف الموقع للزائرين؟	%18.7	%60.9	%20.4
7	هل يضم الموقع لوحات تعريفية؟	%39.7	%23.6	%36.8
8	هل توجد توصيات وتعليمات خاصة عند الدخول للموقع الأثري؟	%39.1	%27	%33.9
9	هل يوجد موقف لوقوف السيارات مخصص للموقع الأثري أو التراثي؟	%41.7	%27	%31.3
10	هل توجد في الموقع حاويات للنفايات وعمال خدمة؟	%30.7	%33	%36.2
11	هل أنت راضٍ عن مستوى الخدمات في الموقع الأثري أو التراثي؟	%10.1	%56	%33.9

المصدر: إعداد الباحث.

2. الاستبانة الثانية

لوصف وتحليل أسئلة الاستبانة الثانية التي استهدفت رئيسي هيئتي السياحة والآثار، والمديرين العامين ومديري الأقسام في كلا الهيئتين، فقد قسمت فقرات الاستبانة الثانية التي تبلغ (8) أسئلة، تلاها خيار كتابة ملاحظات "اختيارية" لإعطاء فرصة لقيادات الهيئتين للتعبير عن المشكلات والمعوقات التي تواجه عملهم، أو تقديم مقترحات من شأنها رفع مستوى هذا القطاع المهم.

في السؤال الأول (ما التحديات التي تواجهكم للنهوض بالقطاع السياحي والآثاري؟) جاء خيار "التحديات المالية" كأبرز التحديات التي تواجه الهيئتين، تلتها بنسبة أقل التحديات الإدارية والقانونية، بينما تصدر الخيار "جميع ما سبق" النسبة الأكبر (54.5%)، أما السؤال (ما المعوقات التي تقف أمام تطوير قطاعي السياحة والآثار؟) فقد جاء الخيار "قلة الكوادر المتخصصة" أعلى من الخيارات الأخرى، تلاها خياري تداخل الصلاحيات الإدارية مع الجهات الحكومية الأخرى، والتعارض مع قوانين تلك الجهات، وقد كان الخيار "جميع ما سبق" أعلى نسبة شكلت (50.5%).

أما سؤال (ما الفرص المتاحة للنهوض بالواقع السياحي والآثاري؟) فقد جاء الخيار "زيادة التخصيصات المالية" بأعلى نسبة بواقع (56.4%)، بعدها خيار "الاستثمار" بنسبة (33.7%)، وجاء خيار "التعاون مع المنظمات الدولية" بنسبة اقل (9.9%)، اما السؤال (هل دعم الحكومة الاتحادية في تطوير قطاعي السياحة والآثار)، وكانت نسبة الإجابة بالخيار "ضعيف" (48%)، وهذا يشخص ضعف الاهتمام الحكومي بهذا القطاع المهم، وجاءت الإجابة على سؤال (هل تعاون الحكومات المحلية في المحافظات لتطوير قطاعي السياحة والآثار؟)، بالخيار "ضعيف" أيضا بنسبة (50%).

أما السؤال (هل التغييرات التي تطال رؤساء الهيئات باستمرار لكونهم يعملون بالوكالة تؤثر في الأداء والعطاء؟)، فقط جاءت الإجابة بـ "نعم" بنسبة عالية جدا تصل إلى (76.5%)، بسبب كثرة تغيير رؤساء الهيئات، وما يترتب عليه من مشكلات ومعوقات تعيق سير العمل.

وأخيرا جاءت الإجابات عن السؤال (هل أثر قرار دمج وزارة السياحة والآثار بوزارة الثقافة على تحقيق أهداف تطوير السياحة والآثار؟) كأكثر نسبة مئوية وصلت إلى (86.3%) من عينة الاستبيان بأن دمج الوزارتين كان له دور كبير في التأثير السلبي على عمل الهيئتين.

ثالثًا: أبرز التحديات التي تواجه هيئتي السياحة والآثار

1. التحديات المالية

يظهر من خلال الاستبيان الثاني الموجه إلى المديرين في الهيئتين أن التخصيصات المالية تبرز كأكبر المعوقات التي تواجه العمل، الذي ينعكس بشكل كبير على مستوى أداء العمل السياحي، لا سيما أن هذا القطاع يحتاج إلى تمويل جيد لتوفير متطلبات صناعة سياحة آثارية، تعود على الدولة بمردودات مالية كبيرة تشكل رافدا أساسيا من روافد الدخل القومي، إذ تحتاج الإدارات المسؤولة عن هذا القطاع إلى تخصيص مالي يتناسب ومتطلباته من إعادة تأهيل وترميم وصيانة وإدامة للمواقع الأثرية والترويج لها لتكون بالمستوى الذي يتطلع إليه السائحون، كما ويرتبط "توفر الخدمات" بتوفير التخصيصات المالية فمن المعروف أن أي موقع سياحي على اختلاف نوعه لا تكتب له الاستمرارية إلا إذا توفرت فيه الخدمات جميعا، فهي أحد العوامل الأساسية لصناعة سياحة ناجحة، وقد شكل نقص الخدمات في الاستبيان وبنسبة عالية أحد أبرز التحديات التي تواجه نمو السياحة.

لجأت هيئتا السياحة والآثار بسبب هذا التحدي الذي يقف كعقبة أساسية أمام النهوض بمستوى السياحة الآثارية إلى التعاون مع جهات مانحة حكومية وغير حكومية لتمويل بعض مشاريع وصيانة وتأهيل المواقع الأثرية والتراثية، مثل مشروع تأهيل "محور السراي" وهو جزء من مشروع تأهيل مركز بغداد التاريخي الذي اشتركت به مع أمانة بغداد وبتمويل من رابطة المصارف الخاصة العراقية.

فضلاً عن انطلاق مشاريع التأهيل والصيانة ضمن مشاريع بغداد عاصمة السياحة العربية لعام (2025) التي ستبدأ قريبا بأعمال صيانة وتأهيل موقع (عقرقوف)، وإعادة تأهيل الطرق المؤدية إليه، فضلاً عن تهيئة أماكن استراحة للزائرين بالشكل الذي يليق بمكانة المواقع التاريخية، وهكذا نجد أن إدارات الهيئتين قد لجأت إلى الانفتاح على جهات مختلفة كأحد الحلول لغرض تمويل مشاريع التأهيل التي تعرقلت كثيرا بسبب نقص التخصيصات المالية، كذلك تم اللجوء إلى

الاتفاق مع جهات ومنظمات دولية وجامعات عالمية لتأهيل وتطوير المواقع الأثرية والتراثية، كمثال على ذلك قيام (متحف اللوفر الفرنسي) بتأهيل متحف الموصل الحضاري، وقيام (جامعة بنسلفانيا) الأمريكية بصيانة وتأهيل مواقع عديدة منها (موقع أور الأثري، وطاق كسرى، وقرة سراي وغيرها)، فضلاً عن أعمال (منظمة اليف)، ومنظمة (ايكروم)، ومنظمة (اليونسكو)، وعدد من البعثات التنقيبية الأجنبية.

2. التحديات الإدارية والقانونية

وهي التحديات التي ترتبط بعملية التنسيق والتنظيم والإدارة وتتم من خلال الجهات المسؤولة عن القطاع السياحي والآثاري سواء أكانت وزارة الثقافة والسياحة والآثار أم هيئة السياحة أم الآثار من خلال وضع القوانين والأنظمة التي تتعلق بالنشاط السياحي الآثاري مع تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية المختلفة، لغرض توزيع المهمات واتخاذ القرارات الفاعلة، وتنسيق العلاقات مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بالقرار مثل الوقفين السني والشيعي، وأمانة بغداد ووزارتي الداخلية والخارجية والحكومات المحلية وغيرها من الجهات.

أما التحديات الإدارية فهي التحديات المرتبطة بالجهاز الإداري المسؤول عن إدارة السياحة والآثار بشكل عام، فلا بد أن يتمتع بالمهارة العالية والفاعلية في إدارة وتشغيل الأنشطة السياحية في مختلف جوانبها، سواء في مجال توفير الخدمات والإرشاد السياحي والترويج وتنظيم دخول وخروج السائحين.

وتأتي مشكلة قلة الطواقم المتخصصة التي ظهرت في نتائج الاستبيان كأهم تحدي إداري، والذي يتطلب تهيئة طاقم مدرب ومؤهل بهذا المجال يسهم في دفع عجلة تطوير هذا القطاع المهم، ولإيجاد حل سريع لهذا التحدي المتمثل بقلة الطواقم المدربة، يمكن الاستعانة بخريجي كليات السياحة والآثار وتدريبهم بشكل مكثف.

يظهر كذلك من خلال الاستبيان أن "تداخل الصلاحيات الإدارية مع الجهات الحكومية الأخرى"، و"التعارض مع قوانين المؤسسات الأخرى" تمثل تحديا كبيرا آخر يقف أمام عمل المؤسستين السياحية والآثارية، الذي يبرز بشكل خاص في المواقع الأثرية والتراثية التي تكون بحيازة مؤسسة حكومية أو خاصة، فبعض المواقع الأثرية تكون عائديتها للوقف السني أو الشيعي، أو لأمانة بغداد وغيرها من الجهات، وهذا يعيق عملية اتخاذ القرارات المهمة التي

تخص المواقع الأثرية أو التراثية، فضلاً عن التعارض مع قوانين هذه الجهات، مما يحمل الحكومة مسؤولية كبيرة لإ يجاد الحلول التي تسهم في رفع وتيرة العمل بهذا القطاع الحيوي.

كما ويبرز تحدي إداري آخر يقف عائقًا أمام تطوير قطاعي السياحة والآثار يتثمل بالتغيير المستمر لرؤساء الهيئتين، وتكليفهم بالعمل، وما له من أثر في تعطيل الأعمال وتوقفها أحيانا وفقًا للرؤى المختلفة، ولقرار دمج وزارة السياحة والآثار بوزارة الثقافة علاقة بعرقلة تحقيق أهداف الهيئتين وتطوير السياحة في البلد، ذلك لأن وزارة الثقافة وزارة كبيرة تضم أكثر من (24) دائرة، وبالتالي يؤثر هذا العدد الكبير من التشكيلات سلبا على الأداء بالشكل الذي ينعكس سلبا على هيئتي السياحة والآثار، فإذا ما انفردت السياحة والآثار بوزارة واحدة لها تخصيصاتها المالية وقوانينها الخاصة سيحقق نقلة نوعية على مستوى الأداء يتناسب وأهمية السياحة الآثارية.

وأخيرا ينبغي ألّا نغفل المتطلبات الأخرى التي تتمثل بالاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها مما يساعد على إيجاد أجواء مناسبة للنشاط السياحي فالعلاقة بين البيئة والسياحة علاقة وطيدة لما لها من دور مهم في جذب السياح، لا سيما في قطاع السياحة الآثارية لتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة البحث

يختتم الباحث الجهود التي بذلها في ورقته البحثية هذه لتقديم صـــورة موجزة نهائية عن موضوعه، وذلك عن طريق تلخيص أفكاره الرئيسة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فضلاً عن التركيز على تقديم توصـــيات مســـتقبلية مهمة لإثراء المعرفة الســـياحية، وحل المشـــكلة المطروحة بصددها.

أولًا: الاستنتاجات

1. تعد السـياحة الآثارية من أهم أنواع السـياحة الجاذبة للسـياح كونها تقدم الملامح الأسـاسـية لتاريخ العراق، وثقافته، وحضـــارته القديمة، الذي يمتلك بدوره مواقع أثرية فريدة من نوعها طبقًا لمعايير المنظمات الدولية المعنية، التي تشكل بمجموعها وتفاصـيلها فرصـة كبيرة لنمو الاقتصاد العراقي وازدهاره.
2. تشـكل المواقع الأثرية الكثيرة والمتنوعة المسـجلة في قائمة التراث العالمي فرصـا اسـتراتيجية كبيرة، وذلك لما يمتلكه العراق من هذه المواقع العالمية الكبرى التي يمكن أن توفر تجارب

سياحية فريدة، إذا ما تم استثمارها من وزارة الثقافة والسياحة والآثار بشكل مناسب وفقاً لخطط استراتيجية تعد في هذا الصدد.

3. على الرغم من تزايد الطلب السياحي لزيارة المواقع الأثرية، وتنامي أدوات ووسائل الإعلام الرقمي، إ لا أن الخدمات المقدمة فيها لم تكن بالمستوى المطلوب، حيث النقص في عدد مراكز الزوار، وخلو معظم المواقع الأثرية من الحدائق وأماكن الراحة، وانعدام وجود محلات بيع الأطعمة والمشروبات، وعدم وجود مرشد سياحي أو آثاري يقوم بمهمة التعريف بالمواقع الأثرية.
4. ضعف التخصيصات المالية المحددة بموازنة وزارة الثقافة والسياحة والآثار يعد من أبرز معوقات الارتقاء بالواقع السياحي في العراق، فضلاً عن وجود المعيقات الأمنية والسياسية والإدارية السائدة المؤثرة سلبا في الرغبة بزيارة المواقع الأثرية من السياح الأجانب بشكل خاص.
5. قصور واضح في الترويج السياحي وبخاصة الدولي منه، حيث قلة الحملات التسويقية التي تبرز المواقع الأثرية العراقية عالميا، فضلاً عن انعدام صياغة الخطط الاستراتيجية التسويقية لإدارة الزيارات وتقليل التأثير السلبي للسائح على المواقع الأثرية.
6. ارتباط هيئتي السياحة والآثار بجهات متعددة ومتغيرة منذ تشكيل النواة الأولى لها في عام (1933) ولغاية (2015) حينما تم دمجها بوزارة الثقافة، جعل الوضع مرتبكاً ويحتاج لإعادة نظر شاملة من الحكومة.

ثانيًا: المقترحات العامة

1. استثمار ترشيح بغداد عاصمة السياحة لعام (2025) لتطوير القطاع السياحي بالشكل الذي يتناسب وأهمية هذا الترشيح من خلال الدعم الحكومي لوزارة الثقافة والسياحة والآثار بما يتناسب وتطلعات البرنامج الحكومي.

2. تحديث قانوني هيئتي السياحة والآثار ضمن الوزارة بالشكل الذي يستوعب التعارض مع قوانين المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بضمنها الإدارات المحلية في المحافظات.

3. العمل على إنشاء مواقع إلكترونية وتطبيقات افتراضية محمولة داخل المواقع الأثرية تقوم بمهمة تقديم معلومات دقيقة وموثوقة عن المواقع الأثرية السياحية.

4. إنشاء فنادق متطورة وشقق فندقية كثيرة ذات جودة عالية لاستيعاب الطلب السياحي عليها وبالتنسيق مع الإدارات المحلية للمحافظات كافة.
5. إعداد برنامج تدريبي سنوي شامل لبناء قدرات العاملين في مجال السياحة الآثار، وبما يخدم تطوير القطاع وتعظيم الموارد الاقتصادية للبلد.
6. تطوير المدن القريبة من المواقع الأثرية وإنشاء البزارات والأسواق الخاصة لعرض الصناعات الفلكلورية.

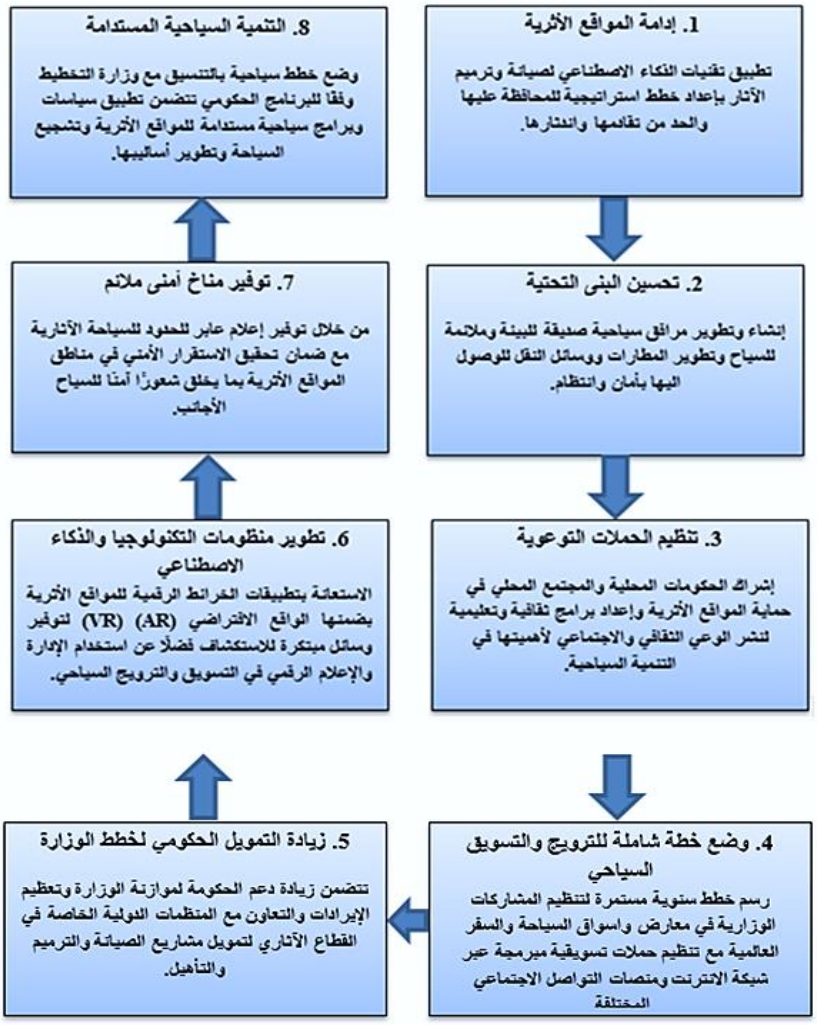

شكل (7): خريطة طريق الحلول المستقبلية لتطوير السياحة الآثارية في العراق.

ثالثًا: التوصيات

يقدم الباحث في هذا الشأن خارطة طريق للارتقاء بالسياحة الآثارية عن طريق العمل بالحلول المستقبلية من وزارة الثقافة والسياحة والآثار والمتمثلة بقياداتها العليا وإدارتها التنفيذية، ويمكن أن يتم وضع ذلك باهتمام ضمن البرنامج الحكومي للدولة ممثلة برئاسة مجلس الوزراء، ووفقًا لما بينه الرسم التوضيحي رقم (7) مشروطًا ذلك بتحقيق تعاون حقيقي بين الحكومتين الاتحادية والمحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وصولًا إلى تحقيق الهدف المنشود، بأن تكون السياحة الآثارية محركا رئيسا للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.

المصادر والهوامش

(1) مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، تقديم: دار الدعوة في إسطنبول، 1972م، ط2، ج1، ص 467.
(2) سؤدد كاظم مهدي، السياحة الآثارية في العراق الواقع والآفاق، الندوة العلمية السنوية، العدد 8، ص 175.
(3) مروة عماري، المزيج التسويقي ودوره في تفعيل السياحة الأثرية، جامعة 8 مايو، كلية العلوم الاقتصادية، 2019م، ص3.
(4) الموقع الرسمي لمنظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization) /2024/11/15 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9
(5) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، 2007، القاهرة.
(6) نور صبحي عبد، مفهوم السياحة، دراسة جغرافية السياحة والترفيه باستخدام الصور، ص1-2.
(7) سهير حسين إبراهيم، السياحة الثقافية والأثرية وتدعيم الهوي الانتماء "دراسة اثنوجرافية"، مجلة دراسات في آثار الوطن العربي، العدد12، ص2035.
(8) عبد الصاحب الشاكري، آفاق السياحة، دار النشر والاستشارات الإلكترونية، بريطانيا، 2007، ص18؛ ومروة عماري، مصدر سابق، ص 17-18.
(9) مالك عباس وعلي محزة جبر، دور التشريعات السياحية في تطوير وتنمية السياحة في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 5، ص157.
(10) يسرى حازم جاسم وهبة رياض شفيق، بعض العوامل المؤثرة على التنمية السياحية العراق انموذجًا للمدة من 2004-2018م، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العد3، 2021، ص81.
(11) يسرى حازم جاسم وهبة رياض شفيق، مصدر سابق، ص84.
(12) هدى عادل عبد الحميد وأسامة عبد المنعم التميمي، التنمية السياحية المستدامة في الأماكن التراثية الحضرية –القشلة كحالة دراسية، ص2.
(13) أحمد حسن علي، نحو استراتيجية لتطوير السياحة العراقية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018م، ص4.
(14) الهيئة العامة للآثار والتراث، قسم التحريات الأثرية، ذي العدد (425) في تأريخ (2024/11/11).
(15) علية حسين علي الساعدي، التحليل الجغرافي السياسي للسياحة في العراق وأثرها في قوة الدولة، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية التربية، 2023م، ص 103.

(16)لزهر بعوط وناصـــر بوعزيز، دور المواقع الأثرية في تحقيق التنمية الســياحية المســتدامة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد2، 2021، ص219.
(17)لزهر بعوط وناصر بوعزيز، مصدر سابق، ص220.
(18)آمنة مصـــطفى على عمران، دور مؤســـســـات المجتمع المدني في المحافظة على الآثار والمباني التاريخية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الآداب، زليتن، ليبيا، ص5.
(19)علية حسين علي الساعدي، مصدر سابق، ص74.
(20)ســلام جعفر عزيز الأســدي، دور الإعلام في ترويج الأماكن الدينية ســياحيًا/ دراســة ميدانية لمدينة كربلاء المقدسة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 9، العدد 1، 2017، ص128.
(21)سلام جعفر عزيز الأسدي، المصدر نفسه، ص129.
(22)حسن عبد علي جواد وزينب صادق مصطفى، واجبات المرشد السياحي تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة خلال الرحلة الســياحية دراســة ميدانية في شــركات الســياحة والســفر في مدينة كربلاء المقدســة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125، ص221.
(23)محمد يدو وسمية بوخاري، نظم المعلومات السياحي كآلية لترويج الخدمات السياحية، جامعة الأغواط، مجلة دراسات، الجزائر، المجلد8، العدد3، 2017م، ص247.
(24)حسن عبد علي جواد وزينب صادق مصطفى، مصدر سابق، ص222.
(25)علية حسين علي الساعدي، مصدر سابق، ص31.
(26)جمعة الطلبي، أهمية التراث العمراني في دعم السياحة الثقافية، مجلة الآداب، 2019، ص257.
(27)بسام الرميدي ومريم ملواح، تحديات تخطيط المواقع الأثرية سياحيًا في مصر، جامعة باجي مختار، الجزائر، 2017م، ص9.
(28)وزارة الثقافة والسياحة والآثار، هيئة السياحة، دائرة المرافق السياحية العامة، زيارة ميدانية.
(29) سحر كريم كاطع، المنظور الاستراتيجي لقطاع السياحة في العراق، جامعة القادسية، 2015م، ص13.
(30)الهيئة العامة للآثار والتراث، قسم التحريات الاثرية، العدد (425) في تأريخ (2024/11/11).
(31) الهيئة العامة للآثار والتراث، قسم التنقيبات، العدد (527)، في تأريخ (2024/11/10)
(32) زيارة ميدانية للهيئة العامة للآثار والتراث، دائرة التراث العامة، في تأريخ 2024/11/9.
(33) آمنة مصطفى على عمران، مصدر سابق، ص10.
(34) الهيئة العامة للآثار والتراث، قسم العلاقات، العدد (29) في تأريخ (2024/11/24).
(35) الموقع الرسمي لمنظمة التراث العالمي اليونسكو في تأريخ 2024/11/11.
https://whc.unesco.org/ar/list/?iso=iq&search=&
(36) زيارة ميدانية للهيئة العامة للآثار والتراث، قسم التراث العالمي، في تأريخ 2024/11/13.
(37) زيارة ميدانية إلى قســـم الحســـابات، الهيئة العامة للآثار والتراث، الدائرة الإدارية والمالية، في تأريخ 2024/12/1.
(38) زيارة ميدانية إلى الهيئة العامة للآثار والتراث، دائرة المتحف العامة، في تأريخ 2024/11/5.
(39) كتاب إنجازات هيئة السياحة لعام 2022م، وزارة الثقافة والسياحة والآثار، هيئة السياحة، ص11.
(40)جمعة الطلبي ونعيم الزيدي، مصدر سابق، ص285.
(41)عبد الأمير عبد كاظم زوين، دور الحكومتين المركزية والمحلية والقطاع الخاص في تنشيط حركه الســياحة الدينية لمحافظه النجف الأشرف، دراسة على غرار تجارب بعض الدول (تونس، تركيا)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 13، العدد 36، 2015م، ص216.
(42)علية حسين مصدر سابق، ص104.
(43)سحر كريم كاطع، مصدر سابق، ص15.
(44)مالك عباس وعلي محزة جبر، مصدر سابق، ص155.